رســـــــالة فــي نفــي تأثيـــر الأسبـــاب

دراسة وتحقيق عبد القادر باجي

مقدّمة:

هذا أحد تآليف الشّيخ الإمام السّنوسي رحمه الله تعالى (ت895هـ) في علم العقيدة، وهو من نوادر تراثه، تناول فيه الشّيخ مسألة تأثير الأسباب العاديّة، وردّ على القائلين بذلك بأدلّة وبراهين شكّلت محتوى الرّسالة.

أوّلا: دراسة المخطوط:

1- توثيق نسبة المخطوط للمؤلّف[1]:

بعض كتب التّراجم قد أضافت هذا التّأليف للشّيخ، أمّا في الفهارس المبحوثة فلم أقف على أثر لهذا التّأليف في خزائنها سوى فهرس الخزانة الجزائريّة. ممّا يجعله تأليفا نادرا له نسخة وحيدة.

---

[1] انظر: ابن مريم محمّد بن محمّد التّلمساني، **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**، اعتناء: محمّد بن أبي شنب، المطبعة الثّعالبيّة، الجزائر، 1326هـ/1908م. ص246. الحفناوي أبو القاسم محمّد، **تعريف الخلف برجال السّلف**، تحقيق: محمّد أبو الأجفان وعثمان بطّيخ، مؤسّسة الرّسالة المكتبة العتيقة، تونس، ط1، 1402هـ/1982م.188/1. السّجل الرّابع في المكتبة الوطنيّة الجزائريّة، يحتوي على المخطوطات من رقم 2652 إلى 3387. غير مرقّم الصّفحات.

وفي المخطوط نفسه ورد ما يثبت كون هذا التّأليف للشّيخ، فجاء في مقدّمته: "قال الشّيخ الزّاهد الورع... سيدي محمّد بن سيدي يوسف السّنوسي الحسني... اعلم شرح الله صدور جميعنا لكمال التّوحيد..."[1].

2- توثيق عنوان المخطوط:

لم يثبت الشّيخ لهذه الرّسالة عنوانا معيّنا، فما جاء في البستان وتعريف الخلف: "ومنها عقيدة أخرى فيها دلائل قطعيّة يردّ على من أثبت التّأثير للأسباب العاديّة". وورد في السّجلّ المكمّل لفهرس مخطوطات المكتبة الوطنيّة الجزائريّة عنوان: "رسالة في التّوحيد".

ويمكن أن يكون المترجمون قد استشفّوا العنوان من محتوى المخطوط إذ ورد في المقدّمة: " اعلم... أنّ إمام الحرمين وغيره... نقلوا إجماع السّلف الصّالح... على أن لا خالق لجميع الكائنات إلاّ الله تعالى، ولازم ذلك أنّه لا تأثير لكلّ ما سواه تعالى في أثر ما جملة وتفصيلا..". وعليه فإنّ التّأليف في التّوحيد إلاّ أنّ موضوعه ما أثبته المترجمون، فيكون العنوان المختار هو: "**رسالة في نفي تأثير الأسباب**".

3- سبب تأليف الرّسالة:

ورد في نصّ المخطوط ما يثبت هذا السّبب، فجاء في المقدّمة: "اعلم شرح الله صدور جميعنا لكمال التّوحيد...". فهنا كأنّه يخاطب طالبا للجواب عن هذه المسألة

[1] انظر، السّنوسي محمّد بن يوسف (ت895هـ) **رسالة في نفي تأثير الأسباب**، مخطوط المكتبة الوطنيّة الجزائريّة، المخطوط رقم 3، 3277، اللّوحة 4ظ.

في التّوحيد. وقد أثبت المترجمون ذلك، فقد جاء في البستان وغيره أنّه ألّفها لبعض الصّالحين، وهذا بغية إفادة السّائل من جهة، ومن جهة أخرى كشف عوار المبتدعين في زمنه خاصّة، ومن جهة ثالثة تنبيه الغافلين عن نفي تأثير الأسباب، لأنّ عدم اعتقاد ذلك يوقعهم في شرك الأسباب والعياذ بالله.

4- أهمّيّة الرّسالة وقيمتها العلميّة:

من القيم العلميّة التي تظهر من هذا التّأليف: القيمة التّاريخيّة التي تبيّن حال المجتمع في عصر الشّيخ وقبله، وهو زمن ظهرت فيه البدع وطغت، وإذا كان العامّة مقلّدين في بعض مسائل التّوحيد كمسألة تأثير الأسباب، فإنّ بعض العلماء حملهم تفكيرهم القاصر عل توجيه الآيات المتشابهة إلى غير معانيها الحقيقيّة ومن ثمّ أوقعوا أنفسهم في أنواع البدع في التّوحيد.

كما تظهر القيمة الدّينيّة لهذه االرّسالة في كونها تصحّح الجانب العقائدي للإنسان، إذ أنّ الله سبحانه هو خالق الشّيء وخالق أسبابه كذلك، والقول بالتّأثير هو قول بنوع من أنواع الشّرك المحبط للعمل.

5- محتوى المخطوط:

هي رسالة كتبها الشّيخ تلبية لطلب بعض الصّالحين، أراد من خلالها إثبات ما عليه مبتدعة الزّمان من القول بتأثير الأسباب بطبعها أو بسرّ أُودِع فيها، فبيّن بأنّ هذا مناف للتّوحيد وهادم له. وقد استدلّ على المسائل بنصوص شرعيّة وأقوال علماء العقيدة والكلام كإمام الحرمين وأبي الحسن الأشعري، كما تعرّض لبعض الآيات

المحكمة التي تقصر الأسباب على الخالق وحده، وحمل عليها بعض الآيات المشكلة التي وهِم فيها بعض النّاس ودعاهم القول بظاهرها إلى القول بتأثير الأسباب.

ثمّ انتقل إلى بيان أنواع الشّرك، وقد حصرها في ستّة: شرك الاستقلال، التّبعيض، التّقريب، التّقليد، الأسباب، الأغراض؛ ثمّ بيّنها وذكر أصحابها وحُكمَ كلّ شرك. وختم في الأخير بدعاء التّثبيت على الإيمان.

6- منهجيّة المؤلف في المخطوط:

- بدؤه بمقدّمة يظهر منها الغرض من هذا التّأليف.
- ختمه للرّسالة بدعاء للتّثبيت على الإيمان.
- أمّا منهجه من حيث الاستدلال فقد تمثّل فيما يلي:
  - استدلاله بنصوص شرعيّة (آيات وأحاديث) تنفي تأثير الأسباب.
  - استخراجه أوجه الاستدلال من تلك النّصوص الشّرعيّة المثبَتة.
  - اعتماده على طريقة المتكلّمين في الإثبات،كقوله: "فإن قلتم... فالجواب...."، وهو بهذا يرصد مداخل الغير على الشّيخ التي يمكن أن يوردها الخصم أو القائلون بالتّأثير.
  - استدلاله بأقوال أئمّة الكلام كإمام الحرمين وأبي الحسن الأشعري.
- تفسيره اللّغوي لبعض الألفاظ، كلفظة المحكم، والمتشابه.
- استناده إلى بعض القواعد الأصوليّة لتوضيح الشّواهد الشّرعيّة، كقوله: "المخاطِب لا يدخل في عموم خطابه".

- استعماله لبعض الألفاظ الكلاميّة والمنطقيّة في رسالته، مثل: الجواهر، الأعراض، التّبعيض...

7- أماكن وجود المخطوط:

البـلد	المكتبـة	رقـم المخطوط
الجزائر	المكتبة الوطنيّة الجزائريّة.	**3277/3**

8- مواصفات المخطوط:

- العنوان: رسالة في نفي تأثير الأسباب.
- المؤلّف: محمّد بن يوسف السّنوس
- مخطوط ضمن مجموع 3° برقم 3277
- يبدأ من [4ظ] إلى [7و].
- الأوراق: صفراء جيّدة سليمة من الخروم.
- المخطوط محفوظ في رسالة حديثة.
- مقياس الكتاب: 190مم × 140مم.
- الأسطر: 28 سطرا إلى 29.
- الكلمات: من 11 إلى 12.
- الخطّ: مغربي حسن.
- الحبر: الكتابة بالأسود + الأحمر لبعض الكلمات.
- اسم النّاسخ وتاريخ النّسخ: غير مثبتيْن.

9- منهجيّة التّحقيق:

- أعدت كتابة المخطوط وفق الكتابة الحديثة، مع مراعاة قواعد الإملاء والتّنقيط ليتمّ المعنى.
- قابلت بين النّسخ الثّلاث، واخترت طريقة النّصّ المختار، وهو الجمع بين النّسخ كلّها.
- أخرجت الآيات والأحاديث، وعرّفت بالأعلام الواردة في المخطوط (وهي قليلة).
- شرحت بعض الألفاظ التي تظهر أنّها غامضة أو تحتاج إلى مزيد بيان.
- المعكوفين والخطّ المائل [/] يمثّل الانتقال من لوحة لأخرى.
- [و]، [ظ]: وجه اللّوحة وظهرها.

10- صورة المخطوط:

النّسخة [أ]: مخطوط المكتبة الوطنيّة الجزائريّة:

اللّوحة الأولى:

اللّوحة الأخيرة:

[illegible]

المعارضات العادية كقوله تعالى في النحل ينبت لكم به الزرع وكقوله تعالى وأحيينا
به بلدة ميتا وقوله تعالى قلنا يا نار كوني بردا وسلاما على إبراهيم وإنه يفهم
منه ان النار هي التي تحرق ونحوه لك مما هو كثير في الكتاب والسنة والجواب
ان القرآن كما اخبر مولانا جل وعز عنه منه آيات محكمات هن أم الكتاب
وأخر متشابهات والمحكم هو الذي اتضح معناه والمتشابه هو ما اشكل
معناه فقد ذكر مولانا جل وعز ان القرآن آيات اتضح معناها عقلا وشرعا
ولغة كقوله تعالى الله خالق كل شيء فيعم اخراج ذات مولانا جل وعز وصفاته من
هذا العموم او نقول لا مدخل لذاته جل وعز وصفاته في هذا العموم حتى نحتاج
الى التخصيص بناء على ان المخاطب لا يدخل في عموم خطابه ومنها ما اشكل
معناه كقوله تعالى في النحل ينبت لكم به الزرع ونحوه مما يقتضي ظاهره ثبوت
اثر لغير مولانا جل وعز وما كان من المتشابه ظاهره معارض لما دل عليه
البرهان القطعي وأجمع عليه السلف الصالح فيه فهو [illegible] البدع والعناد
مولانا جل وعز بإيجاد جميع الكائنات [illegible] والممكن
وانه لا اثر لكل ما سواه تعالى عموما ولهذا قال شيخ اهل السنة ابو الحسن
الاشعري رضي الله تعالى عنه ان الخلق اخص اوصاف الباري
تعالى يعني انه وصف اختص به تعالى ولا يمكن ان يثبت لشيء مما سواه
ولهذا اجاب سيدنا الكليم عليه الصلاة والسلام حين سأله فرعون
بقوله وما رب العالمين قال رب السموات والارض وما بينهما فاجاب
بالخالقية التي لا يشاركه تعالى فيها شيء مما سواه وهي انه رب
العالم كله جواهره واعراضه اي هو المالك لايجاد ذلك كله واعدامه
لا شريك معه تعالى في ذلك اصلا ومعلوم انه لو ثبت تأثير لشيء مما
سوى الله تعالى لكان ذلك الشيء ربا لأثره اذ هو الذي ملك ايجاده
وذلك مبطل لجواب الكليم عليه الصلاة والسلام في تعميم ربوبيته
تعالى لجميع ما سواه فقد ظهر بهذا ان كل آية اقتضى ظاهرها
اسناد تأثير لشيء مما سوى الله تعالى وجب ان يرد جميع ذلك
المشكل بالتأويل الى ما اتضح معناه من الآيات كقوله تعالى الله خالق
كل شيء ونحوه اذ هذه الآية ونحوها محكمة اذ واضحة المعنى من جهة
العقل والاجماع وقد ذكر مولانا جل وعز ان الآيات المحكمة اي المتضحة
المعنى هي ام الكتب يرد اليها بالتأويل ما تشابه واشكل

معناه من لا يعلم انتهى وانما طلبنا في هذه المسألة لشهرة الحاجة
اليها ولم يزل العلماء يعتنون بها قديما وحديثا وقد الف فيها محمد بن
سحنون كتابا بأكمله في حكم الاولاد والله الموفق بفضله وكتب
عبيد الله سبحانه محمد بن ابي العيش لطف الله به والسلام

ثانيا: النّصّ المحقّق:

بسم الله الرّحمن الرّحيم

صلّى الله على سيّدنا محمّد وآله

قال الشّيخ الفقيه الإمام العالم العامل الوليّ الصّالح الزّاهد الورع الفرد الجامع **سيدي محمّد بن سيدي يوسف السّنوسي الحسني** نفعنا الله به، وأفاض علينا من بركاته:

الحمد لله وصلّى الله على سيّدنا ومولانا **محمّد** وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما.

اعلم شرح الله صدور جميعنا لكمال التّوحيد، ومنّ علينا بحسن الفهم والهداية والتّسديد، أنّ إمام الحرمين[1] وغيره من أئمّة أهل السّنّة نقلوا إجماع السّلف الصّالح قبل ظهور البدع على أن لا خالق لجميع الكائنات إلاّ الله تعالى[2].

---

[1] **إمام الحرمين** هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي، ضياء الدّين، الجويني، النّيسابوري. فقيه، أصولي، متكلّم، مفسّر، أديب. ولد سنة: 419هـ/1028م، وتوفّي سنة: 478هـ/1085م. من آثاره: نهاية المطلب في دراية المذهب، والشّامل في أصول الدّين. انظر: **طبقات الشّافعيّة للإسنوي**، رقم: 367، 70/2. **طبقات الشّافعيّة للسّبكي**، 475، 165/5، 222. **معجم المؤلّفين**، رقم: 8530، 318/2.

[2] نصّ الجويني بتمامه: "اتّفق سلف الأمّة قبل ظهور البدع والأهواء واضطراب الآراء على أنّ الخالق المبدع ربُّ العالمين، ولا خالق سواه ولا مخترع إلاّ هو. فهذا هو مذهب أهل الحقّ؛ فالحوادث كلّها حدثت بقدرة الله تعالى، ولا فرق بين ما تعلّقت قدرة العباد به، وبين ما تفرّد الرّبّ بالاقتدار عليه. ويخرج من مضمون هذا الأصل أنّ كلّ مقدور لقادر، فالله تعالى قادر عليه، وهو مخترعه ومنشئه". **الإرشاد**، تحقيق وتعليق: د. محمّد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، 1369هـ/1950م.باب القول في خلق الأعمال، ص185.

ومن لازم ذلك أنّه لا تأثير لكلّ ما سواه تعالى في أثرٍ ما جملة وتفصيلا. ثمّ إيجاده سبحانه لما يوجد به الحوادث، تارة يكون بإيجاد بعضها مقرونا بحادث آخر يكون كالأَمارة عليه، ويطَّرِد سبحانه ذلك الاقتران بينهما في غالب العادة حتّى توهّم من لم يُمْعِنِ النّظر الصّحيح في الوحدانيّة أنّ هذا هو الذي أثّر فيما اقترن به، إمّا بطبعه كما يقول الطّباعيّون، وإمّا بقُدرة أوْدعها الله تعالى فيه كما يقوله كثير مِمّن ينطق بالإسلام. وكِلا الفريقين ضالّ قد أشرك بالله تعالى غيره.

ومن أمثلة هذا النّوع ما طرد الله تعالى العادة به في الغالب من خلق الشِّبَع عند أكل الطّعام، والرّيّ عند شرب الماء، والقطع ونحوه عند مسّ الحديد، والسّتر ونحوه عند لبس الثّوب، والاحتراق ونحوه عند مسّ النّار، والنّبات ونحوه عند المطر؛ ونحو ذلك ممّا لا يعدّ ولا ينحصر كثرة. فهذه الأشياء ونحوها وهِم فيها الجَهلة الذين لم يكمل توحيدهم لله تعالى أنّ لها أثرا مّا فيما قارنها، إمّا بطبعها، وإمّا بسرّ أُودِع فيها. وهذا شرك عظيم أعاذنا الله منه. والذي عليه أهل الحقّ قاطبة أنّ هذه الأمور ونحوها لا أثر لها البتّة في شيء مِمّا قارنها لا بطبعها ولا بسرّ أُودِع فيها. وإنّما الله سبحانه هو المنفرد بإيجاد جميع ذلك بلا واسطة، وجعل سبحانه لتلك الأمور شبه الأبواب يوقِف تعالى عندها من شاء أن يخلق له عندها ماشاء ممّا جرت عادته تعالى بمحض اختياره أن يوجده عندها[1].

---

[1] قال السّنوسي في المقدّمات: "وأمّا الكسب فهو عبارة عن تعلّق القدرة الحادثة بالمقدور في محلّها من غير تأثير". شرح المقدّمات، تحقيق: نزّار حمّادي، تقديم: الأستاذ عبد اللّطيف فودة، مكتبة المعارف، ط1، 1430هـ/2009م.ص87. وقال في شرحه: "واحترزنا بقولنا: "من غير تأثير" مِمّا تعتقده القدريّة:

وهذا الاعتقاد هو الحقّ الذي لا شكّ فيه، وهو الذي يشهد له البرهان العقلي، ويشهد له الكتاب والسّنّة وإجماع السّلف الصّالح قبل ظهور البدع على ما نقله **إمام الحرمين** رضي الله تعالى عنه في **الإرشاد**.

ومن آيات القرآن الصّريحة في صحّة هذا الاعتقاد وبطلان ما عداه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾﴾[1] وقوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[2]. وقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[3]. وقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٣﴾﴾[4]، ونحو ذلك ممّا لا ينحصر في القرآن، ومعلوم قطعا أنّ الشّبع الموجود عند أكل الطّعام هو شيء من الأشياء، فيجب اندراجه في عموم تلك الآيات فيكون مخلوقا لله عزّ وجلّ. وفي ذلك إبطال لعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[5]، وإبطال لعموم الآيات

مجوس هذه الأمّة من أنّ تعلّق القدرة الحادثة بالأفعال إنّما هو تعلّق اختراع وتأثير، لا تعلّق اقتران ودلالة على الأفعال". **شرح المقدّمات**، ص89.

[1] من الآية (102) من سورة الأنعام.

[2] من الآية (102) من سورة الأنعام، (16) من سورة الرّعد، (62) من سورة الزّمر، (62) من سورة غافر.

[3] الآية (49) من سورة القمر.

[4] من الآية (3) من سورة فاطر.

[5] الآية (49) من سورة القمر.

السّابقة ونحوها مِمّا في معناها. وذلك مخالف لما أطبق عليه جميع المفسّرين من أهل السّنّة من أنّ هذه الآيات باقية على عمومها ولا يخرج منها إلاّ ذات مولانا جلّ وعزّ. وصفاته شيء من الأشياء وليست بمخلوقة، لا له ولا لغيره لوجوب القِدَم والبقاء لذاته جلّ وعزّ ولصفاته. وما سوى ذلك من سائر الكائنات جملة وتفصيلا فهي داخلة في عموم تلك الآيات بإجماع منهم.

وكذلك أيضا الرّيّ الموجود إثر صبّ الماء هو شيء من الأشياء. والسّتر الموجود مع لَبْس الثّياب هو أيضا شيء من الأشياء. ومثلُه الاحتراق الموجود عند مسّ النّار. والنّبات الموجود عند الإمطار. كلُّ ذلك شيء من الأشياء، فيجب اندراج جميع ذلك في عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾[1]. وما في معناه من الآيات. وكلُّ من جعل لتلك الأشياء المقارنَة تأثيرا فيما قارنها فقد أخرجها على القطع من خلق الله تعالى. إذ لا يُمكن أن يكون الشّيء الواحد يؤثّر في وجوده مؤثّران، فلزم هذا القائل أن يكون مكذّبا للبرهان العقلي الدّالّ على وجوب الوحدانيّة لمولانا جلّ وعزّ في الذّات والصّفات والأفعال. ومكذّبا لكتاب الله تعالى، لتصريحه تعالى في آيات كثير بأنّه المنفرد باختراع جميع الكائنات جملة وتفصيلا. ومكذّبا للسّنّة، إذ قد جعل عليه الصّلاة والسّلام الإيمان بالقَدَر خيره وشرّه حلوه ومرّه، وما معنى الإيمان بالقَدَر إلاّ التّصديق باستناد جميع الكائنات جملة وتفصيلا إلى إرادته وقُدرتِه الأزليّتين، وأنّ علمَه تعالى أزليّا محيط بجميع ذلك. وقد قال عليه الصّلاة والسّلام في المبتدعة الذين

---

[1] الآية (49) من سورة القمر.

ينسبون أفعال العباد إلى قُدَرهم وإرادتهم: ((القدريّة مجوس [1] هذه الأمّة، وقد لُعنوا على لسان سبعين نبيئا)) [2]. ويلزم أيضا القائل أن يكون مكذّبا بإجماع السّلف الصّالح في نسبة جميع الكائنات إلى الله تعالى بلا واسطة[1].

---

[1] **القدريّة**: هي طائفة في العقيدة، زعمت أنّ العبد مستقلّ بإرادته وقدرته ليس لله في فعله مشيئة ولا خلق. والقدَريّة بهذا المعنى هم قوم يجحدون القَدَر، ويكذّبون بما قدّر الله من الأشياء. انظر: ابن منظور (ت711هـ)، **لسان العرب**، اعتناء: أمين محمّد عبد الوهاب ومحمّد الصّادق العبيدي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1419هـ/1999م. 56/11. أبو عبد الله عامر عبد الله فالح، **معجم ألفاظ العقيدة**،تقديم: عبد الله بن عبد الرّحمن بن جبرين، مكتبة العبيكان، الرّياض، ط1، 1417هـ/1997م.ص316. **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلاميّة**، د. عبد المنعم الحفني، دار الرّشاد، القاهرة، ط1، 1413هـ /1993م، ص315.

المجوس هم: عبدة النّيران، القائلون إنّ العالم صادر عن أصلين هما الظّلمة والنّور..وهم أقدم الطّوائف، وأصلهم من بلاد فارس، وقد نبغوا في علم النّجوم، ومن جملتهم المانويّة. انظر: **معجم ألفاظ العقيدة**، ص363. **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلاميّة**، ص342. **لسان العرب**، "مجس"، 28/13.

[2] هذا الحديث الوارد هنا مدمج بين حديثين؛ الأوّل قوله صلى الله عليه وسلم : (القدريّة مجوس هذه الأمّة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم). وقد روي هذا الحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من عدّة طرق منقطعا وموقوفا وموصولا. انظر: أبو داود سليمان بن الأشعث (ت275هـ)، **سنن أبي داود**، ، تعليق الشّيخ الألباني، اعتناء: مشهور حسن سلمان، مكتبة المعارف، الرّياض، ط2، 1424هـ. رقم: 4691، وقال الألباني: حسن، ص847. أبو عبد الله الحاكم النّيسابوري **المستدرك على الصّحيحين**، دار الحرمين مكّة المكرّمة، ط1، 1417هـ/1997م، كتاب الإيمان، رقم: 286، 149/1. شرح السّنّة للبغوي، 152/1. مشكاة المصابيح، كتاب الإيمان، باب الإيمان بالقدر، رقم: 107، ص38. ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرّحمن بن عليّ (ت597هـ)، **العلل**

فإن قلت: في القرآن آيات تدلّ على ثبوت الأثر لتلك /[5ظ] المقارنات العادية، كقوله تعالى في المطر: ﴿ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلۡأَعۡنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[2]. وكقوله تعالى: ﴿ رِّزۡقٗا لِّلۡعِبَادِۖ وَأَحۡيَيۡنَا بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗاۚ كَذَٰلِكَ ٱلۡخُرُوجُ ﴾[3]، وقوله تعالى:﴿ قُلۡنَا يَٰنَارُ

المتناهية في الأحاديث الواهية، تقديم: الشّيخ خليل الميس، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ/1983م.رقم: 225، 150/1. وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم قال: (القدريّة مجوس هذه الأمّة). الدّارقطني أبو الحسن عليّ بن عمر (ت385هـ) : **العلل** ، اعتناء: محمّد بن صالح الدّباسي، دار ابن الجوزي، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1428هـ.قم: 1576، 288/8.

والحديث الثّاني: (وقد لعنوا على لسان سبعين نبيّا)، صيغته كالآتي: عَنْ عليّ كرّم الله وجهه، قَالَ: (لُعِنَتِ الْقَدَرِيَّةُ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا، آخِرُهُمْ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم). انظر: العلل المتناهية لابن الجوزي، عن عليّ بن أبي طالب ، رقم: 220، 149/1. الطّبراني في الأوسط. وفي ضعيف الجامع الصّغير وزياداته: (لُعنت القدريّة على لسان سبعين نبيّا)، وقال الألباني: "ضعيف". ضعيف الجامع الصّغير وزياداته، رقم: 4696، ص677. عبد الرّؤوف المناوي: **فيض القدير شرح الجامع الصّغير**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1391هـ/1972م.، رقم: 7285، 276/5.

[1] قال الإمام السّنوسي: "وفي معنى شرك الأسباب العاديّة: شرك القدريّة فيما اعتقدوه من تأثير القدْرة التي خلقها الله تعالى للحيوانات فيما يقارنها من الأفعال. وقد تقدّم بيان هوَسهم". **شرح المقدّمات**، ص99.

[2] من الآية (11) من سورة النّحل.

[3] من الآية (11) من سورة ق.

﴿كُونِي بَرۡدٗا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ ٦٩﴾[1]. فإنّه يُفهَم منه أنّ النّار هي التي تحرق، ونحو ذلك مِمّا هو كثير في الكتاب والسّنّة.

فالجواب: إنّ القرآن كما أخبر مولانا جلّ وعزّ عنه: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧﴾[2].

والمحكَم هو الذي اتّضح معناه، والمتشابه هو ما أشكل معناه. فقد ذكر مولانا جلّ وعزّ أنّ القرآن آيات اتّضح معناها عقلا وشرعا ولغة، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ٦٢﴾[3]، بعد إخراج ذات مولانا جلّ وعزّ وصفاته من هذا العموم. أو نقول: لا مدخل لذاته جلّ وعزّ وصفاته في هذا العموم حتّى تحتاج إلى التّخصيص بناء على أنّ المخاطَب لا يدخل في عموم خطابه.

---

[1] الآية (69) من سورة الأنبياء.

[2] من الآية (7) من سورة آل عمران.

[3] من الآية (62) من سورة الزّمر.

ومنها ما أشكل معناه، كقوله تعالى في المطر: ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلۡأَعۡنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ١١﴾[1]، ونحوه مِمّا يقتضي ظاهره بوت أثر لغير مولانا جلّ وعزّ.

وإنّما كان مشكلا لأنّ ظاهره معارض لما دلّ عليه البرهان القطعي، وأجمع عليه السّلف الصّالح قبل ظهور البدع من انفراد مولانا جلّ وعزّ بإيجاد جميع الكائنات كلّها جملة وتفصيلا بلا واسطة، وأنّه لا أثر لكلّ ما سواه تعالى عموما. ولهذا قال شيخ أهل السّنّة أبو الحسن الأشعري[2] – رضي الله تعالى عنه–: "إنّ الخلق أخصّ أوصاف الباري تعالى"[3]. يعني أنّه وصف اختصّ به تعالى، ولا يُمكن أن يثبُت لشيء مِمّا سواه.

---

[1] من الآية (11) من سورة النّحل.

[2] **الأشعري** هو: عليّ بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، الأشعري، اليماني، البصري. متكّلم، مشارك في بعض العلوم، وإليه ينسب مذهب الأشعريّة. ولد سنة: 270هـ/883م، وتوفّي سنة: 330هـ/947م، وفي الشّذرات: سنة: 324هـ. من آثاره: الفصول في الرّدّ على الملحدين والخارجين عن الملّة، وكتاب خلق الأعمال. انظر: الصّفدي خليل بن أيبك (ت764هـ)، **الوافي بالوفيات**، اعتناء: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ/2000م، رقم: 212، 137/20، 142. **شذرات الذّهب**، 129/4، 133. **معجم المؤلّفين**، رقم: 9216، 405/2.

[3] وخالفه في ذلك الجبّائي، فقال: "أخصّ وصف الباري تعالى هو القِدم". الملل والنّحل، 93/1. وقال الصّفدي: "".قال أبو الحسن الأشعري: والخالق هو الله تعالى حقيقة لا يشاركه في الخلق غيره، فأخصّ وصفه هو القدرة والاختراع، وهذ تفسير اسمه تعالى". **الوافي بالوفيات**، 139/20.

ولهذا أجاب بمعناه الكليم عليه الصّلاة والسّلام حين سأله فرعون، فقال: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1]، قال: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾[2]، فأجابه بالخاصّيّة التي لا يُشاركه تعالى فيها شيء مِمّا سواه. وهي أنّه ربّ العالم كلّه، جواهرُه وأعراضه. أي هو المالك لإيجاد ذلك كلّه وإعدامه لا شريك معه تعالى في ذلك أصلا. ومعلوم أنّه لو ثبت تأثير شيء مِمّا سوى الله تعالى لكان ذلك الشّيء ربّا لأثره، إذ هو الذي مَلَك إيجادَه، وذلك مبطل لجواب الكليم عليه الصّلاة والسّلام بتعميم ربوبيّته تعالى لجميع ما سواه. فقد ظهر بهذا إشكال كلّ آية افتقر ظاهرها إسناد شيء من التّأثير لغير الله تعالى، فوجب أن يردّ جميع ذلك المشكل بالتّأويل لِما اتّضح معناه من الآية، كقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾[3]، ونحوه. إذ هذه الآية ونحوها محكمة، أي واضحة المعنى، يؤيّدها العقل والإجماع.

وقد ذكر مولانا جلّ وعزّ أنّ الآية المحكمة، أي المتّضحة المعنى هنّ أمّ الكتاب، يردّ إليها بالتّأويل ما تشابه وأشكل /[6و] معناه.

---

[1] من الآية (23) من سورة الشّعراء.

[2] من الآية (24) من سورة الشّعراء.

[3] من الآية (62) من سورة الزّمر.

واعلم أنّ أنواع الشّرك ستّة نجّانا الله تعالى من جميعها إلى الممات[1].

الأوّل منها: **شرك الاستقلال**: وهو شرك المجوس لعنهم الله تعالى، لقولهم بثبوت إلهين مستقلّين، أحدهما لا يخلق إلاّ الخير، والثّاني لا يخلق إلاّ الشّرّ.

الثّاني: **شرك التّبعيض**: وهو شرك النّصارى، لقولهم بأنّ الإله تركّب من ثلاثة أقانيم، الحاصل والمجموع منها الإله وأبعاضه، كلّ واحد منها إله. تعالى الله عمّا يقول الظّالمون علوّا كبيرا.

الثّالث: **شرك التّقريب**: وهو شرك قدماء الجاهليّة لقولهم في معبوداتهم التي عبدوها وسمّوها آلهة: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾﴾[2].

الرّابع: **شرك التّقليد**: كقول متأخّري الجاهليّة في معبوداتهم: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾﴾[3].

---

[1] ذكر الشّيخ السّنوسي هذه الأنواع السّتّة للشّرك في المقدّمات. انظر: **المقدّمات**، مخطوط، 3و، ظ. **شرح المقدّمات**، ص95 إلى 100.

[2] من الآية (3) من سورة الزّمر.

[3] من الآية (23) من سورة الزّخرف.

الخامس: شرك الأسباب: وهو اعتقاد شيء من التّأثير للأسباب العاديّة كالطّعام والماء والنّار والثّياب والحديد ونحو ذلك ممّا لا ينحصر.

السّادس: شرك الأغراض: وهو شرك الرّياء في الأعمال الصّالحة بأن يُقصد بها غرضا دنيويّا. وقد قال عليه الصّلاة والسّلام في الرّياء إنّه الشّرك الأصغر.

وحكم الأربعة الأنواع الكفر في أصحابنا بإجماع. وأمّا الخامس وهو شرك الأسباب فهو على ضربين:

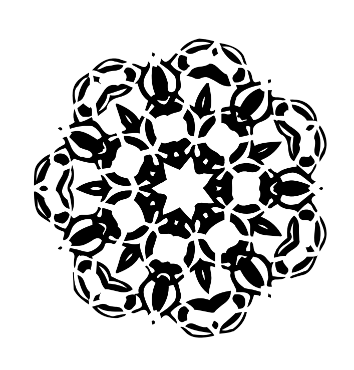
أحدهما: أن يعتقد بها التّأثير بطباعها، فهذا كافر بإجماع. **الثّاني**: أن يعتقد لها التّأثير بقوّة وضعها الله تعالى فيها، فهذا مبتدع فاسق / [6ظ] بإجماع. وفي كفره قولان.

وأمّا السّادس وهو شرك الأغراض فحكمه المعصية وإبطال قبول العمل، لما في الحديث حكاية عن الله عزّ وجلّ أنّه قال: (مَنْ عَمِلَ عَمَلاً أَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشَرِيكَهُ، وَأَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرِيكِ)[1].

[1] ورد الحديث في صحيح مسلم بصيغة: قال الله تعالى: ((أنا أغنى الشّركاء عن الشّرك، من عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشِرْكَه))، مسلم بن الحجّاج النّيسابوري (ت261هـ)، **صحيح مسلم**،دار المغني، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1419هـ /1998م، رقم: 2985، باب من أشرك في عمله غير الله، ص1594. المنذري زكيّ الدّين عبد العظيم، **مختصر صحيح مسلم**، تحقيق: محمّد ناصر الدّين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط6، 1407هـ/1987م، رقم: 2089، باب: من أشرك في عمله غير الله سبحانه، ص555. وعند البغوي بصيغة: ((إنّ الله تبارك وتعالى يقول: إنّي أغنى الشّركاء عن الشّريك، فمن عمل عملا أشرك فيه غيري فأنا منه بريء، هو للّذي عمله)). البغوي الحسين بن مسعود (ت516هـ)، **شرح السّنّة**، تحقيق وتعليق: شعيب الأرناؤوط، ومحد زهير الشّاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ/1983م، رقم: 4137، 324/14، 325.

ولا كفر في هذا القسم إن سَلِم صاحبُه من الأنواع الخمسة التي قبله، والخوف عليه من الخامس قويّ جدّا[1]. وبالله التّوفيق لا ربّا غيره، وصلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما.

تمّت بحمد الله وحسن عونه وكرمه.



[1] قال السّنوسي في حكم أنواع الشّرك السّتّة المذكورة: "وحكم الأربعة الأُوَل: الكفر بإجماع. وحكم السّادس: المعصية من غير كفر بإجماع. وحكم الخامس: التّفصيل فيها؛ فمن قال في الأسباب: إنّها تؤثّر بطبعها فقد حُكي الإجماع على كفره، ومن قال: إنّها تؤثّر بقوّة أودعها الله فيها فهو فاسق مبتدع، وفي كفره قولان". **شرح المقدّمات**، ص100.